الأدوات الإشاريّة في العربيّة

بقلم الدكتور / عبدالله بن حمد بن عبدالله الدايل
أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية
بكليّة المعلمين بالرياض

مقدّمة

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده ، أمّا بعد :

فإنَّ الإشارة ظاهرة لغويَّة عامة تشترك فيها اللغات الإنسانيَّة جميعها ؛ إذ يستغني الناطقون عن إعادة الأسماء بواسطة استعمالهم للأدوات الإشاريَّة .

واستخدام الأدوات الإشاريَّة في اللغة العربيَّة يتفق مع ما تتَّسم به اللغة العربيَّة من ميلٍ إلى الإيجاز ، فضلاً عن التخلّص من التكرار الذي يصاحب إعادة الأسماء .

والإشارة في العربيَّة تشمل نوعين من الأسماء - كما يراه الباحث - هما :

أسماء الإشارة ، والضمائر ؛ بَيْدَ أنَّ بعض المحدثين كبرجشتراسر يذكر مع تلك الصنفين كثيراً من الصيغ التي يَظُنُّ أنها أدوات إشاريَّة ؛ إذ يَعُدّ مع أسماء الإشارة والضمائر ما يأتي :

الأسماء الموصولة ، و «ذو» التي بمعنى صاحب ، و«إذ» الظرفيَّة الزمانيَّة ، وما شاكلها ، و « أل » التعريف ، وأسماء الاستفهام (١) .

ويتفق فاضل مصطفى الساقي مع برجشتراسر في أنَّ « أل » يمكن عدُّها من أدوات الإشارة ؛ لأنها تستخدم بمعنى هذا ، أو هذه في بعض اللهجات ؛ يقول فاضل مصطفى الساقي : « (أل) يمكن اعتبارها من العناصر الإشاريَّة أيضاً ؛ لأنها قد تستخدم بمعنى (هذا ، أو هذه) حين نقول : (أسافر إلى بغداد اليوم) بمعنى (في هذا اليوم) ... » (٢) .

---

(١) انظر برجشتراسر ، التطوّر النحوي للغة العربيَّة ، أخرجه : رمضان عبدالتواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، والرياض ، دار الرفاعي ، ١٩٨٢م ، ص٨٣ ، ص٨٦ .

(٢) فاضل مصطفى الساقي ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، القاهرة ، الناشر مكتبة الخانجي ، المطبعة العالميَّة ، ١٩٧٧م ، ص ٢٤٤ .

وفي رأيي أنّ إسقاط هذه الأدوات من باب الإشارة أولى ؛ لأنها ليست إشارة في الحقيقة ، وإنما تحمل معنى الدلالة عليها ؛ إذا سلّمنا بأنّ تلك الأدوات إشاريّة لأدّى ذلك إلى أن نعدّ كل ظاهرة من ظواهر العربيّة إشارة ، ثم إنّ «أل» التعريف وإن حملت معنى الإشارة فإنها تحملها في حدود ضيّقة جداً على نحو ما مثّل السابقي ؛ لأنّ الأصل في «أل» أن ترد للتعريف الجنسي ، أو العهدي كما هو مشهور(١).

وقد عُنِي النحاة بدراسة موضوع «الإشارة» بَيْدَ أنهم لا يعالجونه تحت عنوان «الإشارة» بل يعالجونه تحت بابين كلاهما مستقلّ عن الآخر هما : الضمائر، وأسماء الإشارة . وأكثر ما يتناولون هذين الصنفين في بابين كبيرين هما : " باب البنا (تقسيم الإعراب) ، و "باب المعرفة " . ولم يوضّحوا تضمُّن هذين البابين للإشارة كانوا يدرسونهما من ضمن المعارف ، وأنهما من المبنيّات لشبههما بالحروف .

وفي أثناء جمعي لمادة البحث تكشّف لي أنّ ما قاله النحاة في درسهم لأسماء الإشارة يقلُّ بكثير عما قالوه في درسهم للضمائر ، ولعلّ هذا ناشيء من الضمائر تفوق أسماء الإشارة في كثرة الصيغ ، وتنوّعها ، وتشعّب الآراء،وكذا الخلافات النحوية فيها ؛ الأمر الذي جعل بحث الضمائر يطول ويستطيل في كتبهم

ومهما يكن من أمر؛ فهذا البحث المتواضع ينقسم إلى فصلين : الفصل الأول يتضمن الحديث عن أسماء الإشارة ، والثاني جعلته في الضمائر . وحصرت البحث في هذين الفصلين ؛ لشمولهما الأدوات الإشارية وفق ما أراه . أمّا الخاتمة فدوّنت فيها النتائج التي توصّلت إليها ، ثم شفعت ذلك بمحتويات البحث ، وبثبت للمراجع ، وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكّلت وإليه أنيب .

---

(١) انظر سيبويه ، الكتاب ، القاهرة ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، ط١، ١٣١٦هـ ، ١/ ٢١١ ، ٢/ ٣٠٨ .

الفصل الأول

أسماء الإشـــارة

كان سيبويه يصف أسماء الإشارة بـ« الأسماء المُبْهَمَة » رغم وضوحها في ذهنه بمصطلح « أسماء الإشارة » يقول في أثناء حديثه عن المعرفة : « فالمعرفة خمسة أشياء:الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة ... ، والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار » (١) .

ثم فصّل الكلام عنها بقوله : « وأما الأسماء المُبْهَمَة فنحو : هَذَا ، وهٰذِهِ ، وهٰذَانِ ، وهَاتَانِ ، وتِلْكَ ، وذَانِكَ ، وتَانِكَ ، وأُولٰئِكَ ، وما أشبه ذلك » (٢) .

ووصفه لها بالمبهمة -كما يبدو- مأخوذ من الإبهام وهو الإغلاق ، أو الاستبهام، قال السهيلي : « تسميتهم هذه الأسماء المُبْهَمَة مأخوذة من " أبهمتُ الباب" إذا غلقته ، و"استبهم عليَّ الجواب" أي استغلق . وكذلك هذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلّم اسمه ، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض ، فاكتفى بالإشارة إليه ، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب »(٣) مهما يكن من أمر؛ فقد حذا كثيرون من النحاة حذو سيبويه من حيث وصفه لها الأسماء المبهمة ومنهم المبرّد؛ إذ يقول : « ومن الأسماء المبهمة وهي التي

---

١) سيبويه ، الكتاب (بولاق) ، ٢١٩/١ .

٢) المرجع السابق ، ٢٢٠/١.

- ونجد وصفه لأسماء الإشارة بالأسماء المبهمة في مواضع أخرى من الكتاب . انظر الكتاب ، ٢٢١/١ ، ٢٢٣ ، ٢٥٦ ، ١٠٤/٢، ٣٠٩، ٣١٠ .

٣) السهيلي ، نتائج الفكر ، تحقيق محمد إبراهيم البنا ، الرياض ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م ، ص ٢٢٧ .

تقع للإشارة ، ولا تخص شيئاً دون شيء وهي : هٰذا ، وهٰذَاكَ ، وأُولٰئِكَ ، وهٰؤُلَاءِ ونحوه » (١) .

وتبعه الزجّاج(٢)، وابن السرّاج (٣) ، وابن الخشّاب (٤)، والأنباري (٥) ، وغيرهم وقد اكتفى أولئك النحاة بوصفها ، وسرد صيغها دون أن يتطرّقوا لحدّها. ومعن وضد لاسم الإشارة حدّاً ابن الحاجب ؛ إذ يقول : «اسم الإشارة ماوُضِع لمشار إليه »(٦).

وأدق منه قول الرضي الأستراباذي في تعريفه لاسم الإشارة : « ماوُضِع لمشا إليه به » (٧) وذلك لما فيه من التقييد الذي يُخرج لفظ المشار إليه من الحدّ .

وبعضهم كالسيوطي لم يحدّه ، لأنه « محصور بالعدّ فاستغنى عن الحدّ » (٨).

فاسم الإشارة في نظر السيوطي لا يحتاج إلى الحدّ ، لأن صيغه بدلالاتها المختلفة معروفة . وما يكن من أمر؛ فإننا نخلص من تعريفي ابن الحاجب والرضي

---

(١) المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب ، (بلا تاريخ)،١٨٦/٣

(٢) انظر أبواسحاق الزجاج ، ما ينصرف وما لا ينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، مط الأهرام التجارية ، ١٩٧١م ص٧٩ .

(٣) انظر ابن السرّاج ، الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين الفتلي ، بغداد ، مطبعة سلمان الأعظمي، ١٩٧٣م ، ١٣١/٢ .

(٤) انظر ابن الخشاب ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، (بلا نشر) ، ١٩٧٢. ص٣٠١ .

(٥) انظر أبو البركات الأنباري، أسرار العربية ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبعة الترقي ١٩٥٧م ، ص ٣٤١ .

(٦) الرضي الأستراباذي ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، بيروت، دار الكتب العلمية ، ط ١٩٨٢م ، ٢٩/٢ .

(٧) المرجع السابق ، ٤/٢ .

(٨) السيوطي ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، وعبدالسلام محمد هارون ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥م ، ٢٥٨/١ .

لى أنّ اسم الإشارة ما دلّ على مُسَمًّى وإشارة إلى ذلك المُسَمّى . فهو اسم يُعَيِّن مسمّاه بواسطة إشارة حسّيّة ، أو معنويّة . ومعنى هذا أنّ هذه الأسماء تقع على كلّ شيء لكونها مبهمة .

أنواع اسم الإشارة ما يلي :

«ذَا» للمفرد المذكّر ، و«ذِهِ» للمفرد المؤنّث، و«ذَانِ وذَيْنِ» للمثنّى المذكّر ، و «تَانِ وتَيْنِ» للمثنّى المؤنّث، و«أولَاءِ» للجمع بنوعيه ، و «هُنَا» ، و «ثَمَّ» للمكان (١).

وتلحق «هاء» التنبيه بمعظم هذه الأسماء كثيراً تقول : هٰذَا، وهٰذَانِ ، وهٰؤُلَاءِ، ونحو ذلك (٢) . وهذه الهاء تكون في صدر هذه الأسماء ، وقد بيّن السُّهيلي ت ٥٨١هـ) السبب الذي من أجله دخلت هاء التنبيه على هٰذه الأسماء ، وهو قوله : « أما دخول « ها » التي للتنبيه على هذه الأسماء ، فلأن المخاطب يحتاج إلى تَنْبيهه على الاسم الذي يُشير به إليه ؛ لأنّ للإشارة قرائن حال يحتاج إلى أن ينظر إليها ، بالمتكلّم كأنه أمرٌ له بالالتفات إلى المشار إليه أو مُنبِّه له ؛ فلذلك اختص هٰذا الوطن بالتنبيه ... فكان التنبيه في أول الكلام أولى بهذا الموطن ؛ لأنّه بمنزلة الأمر الذي له صَدْرُ الكلام » (٣) ومعنى ذلك أنّ لهذه الهاء غرضاً دلاليًّا كأداة النداء أو التنبيه .

وقد تنفصل «هاء» التنبيه عن اسم الإشارة بالضمير نحو : هَا أَنَاذَا ، وها نَحْنُ أُولَاءِ ، أشار إلى ذلك سيبويه ؛ إذ يقول : « وكذلك هَا أَنَاذَا ، وهَا نَحْنُ أُولَاءِ ، هَا هُوَ ذَاكَ .... وزعم الخليل أنّ «هاء» هنا هي التي مع « ذا » إذا قلت : هٰذَا ، وإنما أرادوا أن يقولوا : هٰذَا أنت ، ولكنهم جعلوا « أنت» بين «ها» و «ذَا» وأرادوا أن يقولوا : أنا هٰذَا ، وهٰذَا أنا ، فقدّموا «ها» وصارت «أَنَا» بينهما ... » (٤) .

١) انظر في أسماء الإشارة : الكتاب (بولاق) ١٠/١، ٢٢، ٢٥٦، ٢٥٧ ، ٣٧٩ ، ٤٢/٢ ، ١٠٤ ، والمقتضب ، ١٨٦/٣، وما ينصرف ومالا ينصرف، ٧٩، والأصول في النحو، ١٣١/٢ ، وغيرها .

٢) انظر الكتاب (بولاق) ، ٣٧٩/١ ، والمقتضب ، ٢٧٥/٣ ، والأصول في النحو ١٣١/٢ .

٣) السهيلي ، نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٢٩ .

٤) الكتاب (بولاق) ، ٣٧٩/١ .

وتلحق كاف الخطاب الحرفية (١) بهذه الأسماء فتكون الصيغة للبعيد ، قال سيبويه : « ذَاكَ بمنزلة هُذا، إلاّ أنّك إذا قلت: ذَاكَ فإنما تُنَبِّهُهُ إلى شيء متراخٍ » (٢).

وتزاد اللام في بعض الصيغ ، لتوكيد الاسم وتكثيره ، فكثيراً ما يقال : تِلْكَ ، وذَلِكَ مثلاً ، قال الزجّاج : « وأكثر كلام العرب « ذَلِكَ» فتزاد اللام توكيداً وتكثيراً للاسم » (٣) وربما أراد الزّجاج من قوله هذا أن اللام التي تصحب بعض أسماء الإشارة تجعل الاسم يفيد التعظيم أحياناً .

مراتب أسماء الإشارة :

واختلف النحاة في مراتب أسماء الإشارة فذهب بعضهم إلى أنّ لها مرتبتين : قُرْبى ، وبُعْدى . فما تجرّد عن الكاف واللام نحو : « ذا » فهو للقريب ، وما صاحب الكاف بلا لام أو بلام نحو « ذَاكَ » ، و « ذَلِكَ » فهو للبعيد ، وهو الظاهر من كلام المتقدّمين على حد قول ابن مالك (٤) .

وذهب آخرون إلى أنّ لها ثلاث مراتب : قُرْبى ، ووُسْطى ، وبُعْدى . فما تجرّد عن الكاف واللام للقريب ، وما صحب الكاف وحدها للوسط ، وما صحب الكاف واللام للبعيد ، وجعل أصحاب هذا الرأي تشديد النون في المثنّى قائماً مقام اللام في الدلالة على البعد. ومن أصحاب هذا الرأي ابن الحاجب (٥) ، وابن عصفور (٦) .

---

(١) الراجع في «كاف» الخطاب التي تتصل بأسماء الإشارة ونحوها أنها حرف ، واستدلّ سيبويه على حرفيّتها بأنها مثل الكاف في أسماء الأفعال ، وفي أرَيْتَك . والذي يدلُّ على أنها حرف أنّ أسماء الإشارة معارف فلا تضاف . ينظر الكتاب (بولاق) ، ١٢٥/١ ، ٣٠٤/٢ .

(٢) الكتاب (بولاق) ، ٢٥٦/١ .

(٣) ما ينصرف وما لاينصرف ، ص ٧٩ .

(٤) انظر ابن عقيل ، شرح التسهيل (المساعد في تسهيل الفوائد) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق ، مطبعة دار الفكر ، ١٩٨٠م ، ١٨٥/١ .

(٥) انظر شرح الرضي على الكافية ، ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٦) انظر ابن عصفور الأشبيلي ، شرح جمل الزجّاجي ، تحقيق صاحب أبي جناح ، بغداد ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ، ١٩٨٠م ، ٢٠١/١ .

والذي أميل إليه هو قول من قال : إنّه ليس لأسماء الإشارة إلاّ مرتبتان يؤكد ذلك أن ترك اللام من هذه الأسماء هو لغة بني تميم ، واستعمال الكاف مع اللام هو لغة أهل الحجاز ، وممن رجّح ذلك ابن مالك ؛ إذ ذكر أنّه لا تفاوت بينهما في البعد ، وإنما هما لغتان . ولذلك يتواردان في رتبة واحدة (١) . أي أنّ بني تميم يقولون : ذَاكَ، وذَاكُمَا، وذَاكُمْ،وتِيْكَ ، وتِيْكُمَا، وتِيْكُنّ، أما أهل الحجاز فيقولون: ذَلِكَ،و تِلْكَ ... الخ.

وممن رجّح أنّه ليس لاسم الإشارة سوى مرتبتين المرادي مستدلاً على ذلك بما يلي مُلَخَّصًا من كلامه :

١ – أنّ التعبير بـ « ذَلِكَ » عن مضمون كلام على أثر انقضائه شائع في القرآن وغيره ، ولا واسطة بين النطقين .

٢ – أنّ القرآن ليس فيه إشارة فيما يتعلق بصيغة المفرد إلاّ بمجرد عن اللام والكاف معاً ، أو مصاحب لهما معاً ويفهم من رأي المرادي هذا أنّ القرآن آثر إحدى اللغتين على الأخرى فاستعمل لغة أهل الحجاز « ذَلِكَ » بدلاً من لغة بني تميم «ذَاكَ» ، وهذا يدل على أنه لا تفاوت بينهما في البعد .

٣ – أنّه لو كانت مراتب الإشارة ثلاثاً لم يكتف في التثنية والجمع بلفظين ؛ لأن في ذلك رجوعاً عن سبيل الإفراد .(٢)

نخلص مما سبق إلى أنّه ليس لاسم الإشارة غير مرتبتين : قُربىٰ ، وبُعدىٰ؛ لأنّ القُربَ والبعد أمران نسبيّان في أسماء الإشارة ، وليست هناك مرتبة وسطى بينهما ؛ بمعنى أنّ القرب قد يكون حقيقيًا أو حُكْمِيًا ، والأمر نفسه في البعد وليس هناك منزلة وسطى بينهما ؛ لأنها ستتأثر بهما .

---

(١) انظر شرح التسهيل ، ١/١٨٥ .

(٢) انظر المرادي ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان ، مصر ، مكتبة الكليات الأزهرية . ط٢ ، (بلا تاريخ) ، ١/١٩٣ ، ١٩٤ .

و«كاف الخطاب» التي تلحق بأسماء الإشارة تفتح مع المذكّر وتكسر المؤنّث، وتتغير بحسب أحوال المخاطب (١) على هذا النحو : «ذاكَ ، ذاكُما ، ذاكُمْ ذاكِ ، ذاكُنَّ، ذانِكَ ، ذانِكُما ، ذانِكُم ، ذانِكِ ، ذانِكُنَّ ، تِيْكَ ، تِلْكُما ، تِلْكُم ، تِلْكَ ، تِلْكُ تانِكَ ، تانِكُما، تانِكُمْ ، تانِكِ ، تانِكُنَّ ، أُولئِكَ ، أُولئِكُما ، أُولئِكُمْ، أُولئِكُنَّ ، تِيْكُنَّ .

ويجوز أن تُجْعَلَ مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس ، أو تخاطب واحداً الجماعة فيكون الكلام له ، والمعنى يرجع إليهم (٢) كقوله عز وجل : « ذٰلِكَ أَدْنَىٰ تَعُولُوا » (٣) ولم يقل ذٰلِكُمْ ؛ لأنّ المخاطب النبيُّ صلى الله عليه وسلم .

وأسماء الإشارة ضرب من المعارف . قال سيبويه متحدّثاً عنها : « وإنما صا معرفة ؛ لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمّته » (٤) .

ومعنى هٰذا أنّ هٰذه الأدوات يشير بها الشخص إلى شيء مخصوص وقد تتّ الإشارة إلى ذلك الشيء باليد أو اللحظ أو اللسان أو غير ذلك مما تدل عليه قر المحال.

واسم الإشارة «ذا» يُشَاوِبه للمفرد المذكر القريب، وذكر السهيلي أنّ «الذ خُصَّت بمعنى الإشارة ؛ لأنها من طرف اللسان، فإشارة اللسان وثيقة الصلة ب الحرف ؛ قال السهيلي : « وخُصَّت الذال بهذا المعنى (يعني معنى الإشارة) ؛ لا من طرف اللسان ، والاسم المُبْهم مشار إليه ، فالمتكلم يشير نحوه بلحظه أو بي ويشير مع ذلك بلسانه ؛ لأن الجوارح خدم القلب ، فإذا ذهب القلب إلى شيء ذ معقولاً ذهب الجوارح نحو ذلك الشيء ذهاباً محسوساً ، والعمدة في الإشارة في المرطن على اللسان ، ولا يمكن إشارة اللسان إلاّ بحرف يكون مخرجه من حَذْبَةِ اللـ

---

(١) انظر المقتضب ، ٢٧٥/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ، ص٧٩ ، والأصول في النحو ، ١/٢ ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٢) انظر المقتضب ، ٢٧٦/٣ ، والأصول في النحو ، ١/٢

(٣) سورة النساء ، الآية ٣

(٤) الكتاب ، ٢/

التي هي آلة الإشارة دون سائر أجزائه ، فليس إلاّ الذال أو الشاء ، فأما الشاء فمهموسة رخوة ، فالمجهور أو الشديد من الحروف أولى منها للبيان ، والذال مجهورة فخُصّت بالإشارة إلى المذكّر » (١)

أما اسم الإشارة الخاص بالمفرد المؤنث ففيه لغات كثيرة (٢) أشهرها استعمالاً : ذِهِ ، وذِيْ ، وتَا ، وتِيْ . ويلاحظ أن هذه اللغات تبدأ بتاء أو بذال ، وينتهي أكثرها بكسرة ، أو بياء ؛ وذلك مما يناسب الإشارة إلى المؤنث ، ونبّه السُّهَيلي على أن « التاء » خُصّت بالإشارة إلى المؤنث ؛ لِهَمْسِها ، وضعف المؤنث ، ولأنها قد ثبتت علامة للتأنيث في غير هذا الباب ، وأشار إلى أنّ المؤنث شَرُك مع المذكر في الذال بَيْدَ أنه قد فرق بينهما بجعل الكسرة أو الياء في آخر المؤنث (٣) . وسأبيّن رأيي في تلك التعليلات التي أوردها السهيلي في اختصاص كلّ اسم إشارة بصاحبه في آخر هذا البحث .

---

(١) نتائج الفكر ، ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) ذكر سيبويه من لغاته ذه ، وذي ، وذهي ، وذِهْ . انظر الكتاب (بولاق) ، ٤٤/٢ ، ٢٩٥ ، و « تا » انظر المرجع السابق ، ٤٢/٢ ، وانظر شارح المفصل على لغتين فيه أيضاً هما تي ، وتِهْ . انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، بيروت ، عالم الكتب ، (بلاتاريخ) ، ١٣١/٣ وأشار السيوطي إلى أنه يقال : ذه ، وته بالكسر باختلاس ، وذهي ، وتهي بإشباع الكسر ، وذاتْ بالتاء على الضم . انظر همع الهوامع ، ٢٥٧/١ ، ٢٥٩ ، ٢١٢ .

(٣) انظر نتائج الفكر في النحو ، ٢٢٧ .

الفصل الثاني

الضمائر

الضمير والمضمر مصطلحان بصريان ، يقابلهما عندالكوفيين الكناية والكنى[1] ، والمصطلحان الأوّلان هما المشهوران . وقد وضع بعض النحاة للضمير تعريفات وأوصافاً فمِمَّن عرّفه ابن الحاجب إذ يقول : « والمضمر ما وُضع لمتكلّم ، أو مُخاطَب ، أو غائب تقدّم ذكره لفظاً أو معنًى أو حكْماً »[2] ونبّه الرضي على أن ما من الحاجب يجب أن يُقيَّد فيقال : « ماوُضِعَ لمتكلّمٍ به ، أو لمخاطَبٍ به أي للمتكلّم بهذا اللفظ الموضوع والمُخاطَب به »[3]

ومن تعريفي ابن الحاجب والرضي يتبيّن أن الضمير عبارة عن أداة إشاريّة يشار بها إلى المتكلّم ،أو المخاطب ، أو الغائب ، وأنّ الضمير يغني عن تكرار الاسم

---

(١) انظر همع الهوامع ، ١٩٤/١.

(٢) شرح الرضي على الكافية ، ٣/٢، ويعني ابن الحاجب بقوله : « تقدّم ذكره لفظاً » أمرين : الأول : ما تقدّم لفظاً لحقيقاً نحو : ضرب زيدٌ غلامَه ، والثاني : ما تقدّم في اللفظ تقديراً نحو ضرب غلامَه زيدٌ ، فزيد متقدّم في اللفظ تقديراً لكونه فاعلاً .

أما التقدّم المعنويّ فنوعان : الأول : أن يسبق الضمير لفظٌ متضمّن للمفسر على أن يكو المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى : « اَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ » (سورة المائدة ، آية أي العدل أقرب للتقوى . والثاني : أن يدل سياق الكلام على المفسّر التزاماً لا تضمّناً كقوله وجل : « وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ » (سورة النساء ، آية ١١) ؛ لأنّه لما ساق الكلام في ذكر الميراث لزم ذلك السياق أن يكون هناك مورّث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى .

وأما التقدّم الحُكْمي فهو الذي يتمثل في ضمير الشأن أو القصة أو الحديث ؛ لأنّه إنما جـ به من غير أن يتقدّم ذكره قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة لبعظم وقعها في النفس ثم تفسـ فيكون ذلك أبلغ . انظر شرح الرضي على الكافية ، ٤/٢ بتصرّف

(٣) شرح الرضي على الكافية ، ٤/٢.

لظاهر؛ لذا فالغرض منه الاختصار ومن ثَمَّ - كما يبدو - سُمِّيَ بالضمير ؛ لأنه بارة عن الاسم الذي تم إضماره استغناءً عن لفظه الظاهر (١).

والضمائر نوعان : متصل وهو « ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة » (٢) ومنفصل هو « ما جرى مجرى المُظهر في استبداده » (٣) والمتصل قسمان : بارز ، ومستتر البارز « ما لُفِظَ به » (٢) والمستتر « ما نُوِيَ كالذي في زيد ضربَ » (٢) .

ويشير المتكلّم إلى نفسه بـ « أنا » ، و« نَحْنُ » ، و « إيّايَ » ، و « إيّانا » ، هي ضمائر منفصلة ، وبـ « التاء » المضمومة في نحو فَعَلْتُ ، و « نا » في نحو فَعَلْنَا ، وبـ « الياء » في نحو أَكْرَمْتَنِيْ وهي ضمائر متصلة .

أما المخاطب فيشار إليه بـ « أَنْتَ » ، و« أَنْتِ » ، و« أَنْتُمَا » ، و « أَنْتُمْ » ، و أَنْتُنَّ » ، و « إيّاكَ » ، و « إيّاكِ » ، و« إيّاكُمَا » ، و « إيّاكُمْ ، و إيّاكُنَّ » وهي ضمائر منفصلة . وبـ « التاء » المفتوحة في نحو فَعَلْتَ ، والمكسورة في نحو « فَعَلْتِ » ، و « تُمَا » في نحو فَعَلْتُمَا ، و « تُمْ » في نحو فَعَلْتُم ، و « تُنَّ » في نحو فَعَلْتُنَّ ، « الياء » في نحو تَفْعَلِيْنَ .

و « الكاف » المفتوحة في نحو أَكْرَمَكَ ، والمكسورة في نحو أَكْرَمَكِ ، و« كُمَا » ي نحو أَكْرَمَكُمَا ، و « كُمْ » في نحو أَكْرَمَكُمْ ، و « كُنَّ » في نحو أَكْرَمَكُنَّ . وهذه ضمائر متصلة .

ويشار للغائب بـ « هُوَ » ، و « هِيَ » ، و « هُمَا » ، و « هُمْ » ، و « هُنَّ » ، و يَّاهُ » ، و « إيّاهَا » ، و « إيّاهُمَا » ، و « إيّاهُمْ » ، و « إيّاهُنَّ » . وهي ضمائر منفصلة .

وبـ « ألف » الاثنين » في نحو فَعَلاَ ، و « واو » الجماعة في نحو فَعَلُوا ، و ون » الإناث في نحو فَعَلْنَ ، و « الهاء » في نحو أَكْرَمَهُ ، ومَرَّ بِهِ ، وأَكْرَمَتْهَا .

---

١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢١٨ .

٢) انظر شرح المفصّل ، ٨٤/٣ .

، «هُمَا» في نحو أَكْرَمَهُمَا ، و «هُمْ» في نحو أَكْرَمَهُمْ ، و «هُنَّ» في نحو أَكْرَمَهُنَّ ، وهذه ضمائر متصلة.

ويلاحظ تنوُّع الأدوات الإشاريَّة الخاصة بالمتكلِّم إذ يقال : أَنَا ، نَحْنُ ، إِيَّايَ ، إِيَّانَا ، التاء المضمومة ، «نا» ، «الياء» .

أمَّا المخاطب المنفصل فيكون إمَّا مبدوءاً «بأنْ» ثم تتصل التاء بهذا المقطع تكون مفتوحة مع المفرد المذكَّر، ومكسورة مع المفرد المؤنث ، ومضمومة مع المثنى بنوعيه ، والجمع بنوعيه مع زيادة حرف الميم أو النون كما سبق ، وإمَّا مبدوءاً بإ متبوعة بالكاف التي تميِّز المفرد من غيره . أما المخاطب المتصل فهو عبارة عن كا و تاء ، مما يجعلني أقول: إنَّ "التاء" ، و « الكاف » هما الأساس في الإشارة إ المخاطب، ونجد هذا الأمر مُطَّرِدًا في جميع صيغ ضمير المخاطب باستثناء "يا المخاطبة في نحو تَقْتُلِينَ .

أمَّا الغائب بعامَّة فيلاحظ أنَّه يُسْتَدَلُّ عليه بالهاء ، ماعدا ألف الاثنين ، وو الجماعة ، ونون النسوة .

ويلاحظ اتفاق الذكر والمؤنَّث في الضمير وذلك في الصيغة الخاصة بالمثنَّى يقال : أَنْتُمَا للمثنَّى المذكَّر والمؤنَّث والأمر نفسه في «هُمَا» و«إِيَّاكُمَا» ونحو ذلك

ويلاحظ أنَّه ليس للمتكلِّم صيغة خاصة بالمثنى ؛ لأنَّ صيغة «نَحْنُ» تشمل المثنَّى والجمع ، كما أنَّ صيغة المفرد المتكلِّم «أَنَا» تشمل المذكَّر والمؤنَّث .

والمضمرات في كلام العرب نحو من ستين (١) . ومعظم النحاة يتحدَّثون المنفصل والمتصل من هذه الضمائر ، وما يختصُّ منها بالرفع،أو النصب،أو ال منفصلاً كان،أو متصلاً (٢) ، وعن الأصل في الضمير ولغاته .

---

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢١٨ .

(٢) انظر الكتاب ، ٣٨٣/١ ، وشرح المفصَّل ، ٨٥/٣ .

وأرى ألاّ أفصّل في ما يتّصل بذلك دفعاً للإطالة ، ولأنّي جعلت البحث يتجلاء موضوع الدّلالة الإشاريّة في أسماء الإشارة والضمائر ، فضلاً عن كثرة تُتِبَ في ما يتّصل بالبنية الشكلية لأسماء الإشارة والضمائر .

ونلاحظ أنّ ضمير المتكلّم يستغني عن الاسم الظاهر في حال الإخبار ؛ إذ شاهدة تدل عليه ؛ إذ يقول المتكلم « أنا » مثلا دون أن يصرّح بالاسم الظاهر بخلاف ضيري المخاطب والغائب .

ويعلّل السهيلي تأليف ضمير المتكلّم المنفصل من الهمزة والنون بأنّ الهمزة خرجها من الصدر وهو أقرب مواضع الصوت إلى المتكلم ، ثم إنّ الهمزة أحق لمتكلّم من الهاء لقوّة الهمزة بالجهر والشدّة ، وضعف الهاء بالخفاء ، ويذكر أنّ لى ما توصل به الهمزة : النون ، أو حروف المد واللين ؛ بيد أنّ الهمزة لم تقرن بحروف المد واللين ؛ لذهاب هذه الحروف عند التقاء الساكنين ، وقرنت بالنون ربها من حروف المد واللين ثم بيّنوا النون لخفائها بالألف في حال السكت . (١)

ونظراً لمشاركة المخاطب للمتكلّم في فائدة الكلام بُدِئَ ضميرا المتكلّم والمخاطب نفصلا ن بالهمزة والنون أي أنهما اشتركا في مقطع واحد وهو «أَنْ» بَيْدَ أنّه فُرِّق نهما بالتاء خاصة فقالوا في المخاطب : «أَنْتَ» والتاء أصلاً للمخاطب قال سهيليّ : « الأصل للتاء في المخاطب ، وإنما المتكلّم دخيل عليه (يعني في نحو فَعَلْتُ)، ا كان دخيلاً عليه خصّوه بالضم ، لأنّ فيه من الجمع والإشارة إلى نفسه ما ليس ي الفتحة ، وخصّوا المخاطب بالفتح ؛ لأن في الفتحة من الإشارة إليه ما ليس في ضمّة » (٢)

---

١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢١٩ .

٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

وبيّن السُّهَيلي كون ضمير المتكلّم المخفوض ياءً في نحو «غُلَامِي» مثلاً بأن الأسماء تتفق في حال الإضافة إليها في الكسرة التي " لا تستقلّ بنفسها حتى تمكّن بتكون ياءً " (١) هكذا يقول . ويبدو أنه يعني أن الاسم عندما يجر بحرف جر ، أو بإضافة يكون إعرابه بالكسرة ، والكسرة عندما تُشبع تصير ياءً . إذاً فالكسرة وثيقة الصلة بالياء ، ومن ثَمَّ صار ضمير المتكلم المخفوض ياءً . ثم بَيَّنَ أنهم « شركوا النصب مع الخفض في علامة الإضمار (الياء) لاستوائهما في المعنى ، واتفاقهما في كثير من الكلام إلاّ أنهم زادوا نوناً في ضمير المنصوب » (٢) (يريد نون الوقاية) في نحو « أَكْرَمَنِي».

ويوضّح السُّهَيلي كون ضمير المتكلمين المتصل في حال الرفع،والنصب،والجر (نا) : بأنّ النون يشترك فيها جميع المتكلمين في الجمع والتثنية ، لذا جُعِلَتْ علامةً للمتكلمين ، ثم زادوا بعدها ألفاً حتى لا تشبه التنوين،أو النون الخفيفة ، ويضيف السهيلي سبباً آخر وهو أنهم جعلوا ضمير المتكلمين : «نا» لقربها من لفظ « أنا » فكلاهما للمتكلّم (٣) .

ويُعلّل السُّهَيلي كون ضمير المرفوع المتصل تاءً في نحو «قمتُ» بأنّ الأسماء تتفق في أنها ترفع بالضمة في حال الرفع «والضمة لا تستقل بنفسها ما لم تكن واواً . ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقب الحركات عليها لثقلها ، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير فرقاً بين المتكلّم ، والمخاطب المؤنّث ، والمخاطب المذكّر ؛ فجعلوا "التاء "مكان "الواو" لقربها من مخرجها ؛ ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو تراث .. » (٤)

والذي يظهر من كلام السهيلي أن تاء الضمير هنا أصلها ضمّة مأخوذة مـــن

---

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ،ص ٢٢٠

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ، ٢٢١.

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢١ .

لاسم المرفوع ، ولما كانت الضمّة لا تستقل بنفسها جعلوها واواً لكي تستقل بنفسها لما كانت الواو لا تتعاقب الحركات عليها أبدلت تاءً لقربها من مخرجها ولتعاقب الحركات عليها؛ إذ حركتها الضمّة فرقاً بينها وبين حركة تاء المخاطب المذكروالمؤنث . يفسّر السهيلي اختصاص ضمير المخاطب في حال النصب والخفض بالكاف بأنّ الكاف مبدوء بها في لفظ "الكلام" وكل واحد من المخاطَبين مُكَلّم ومقصود بالكلام والكاف لا تكون علامة إضمار إلاّ بعد كلام كالفعل والفاعل نحو ضربتُك ، أو المبتدأ والخبر نحو هذا غُلامُكَ ، ويوضّح أنّ المخاطَبَ أحق من المتكلّم بهذه الكاف بقوله : فإن قيل : فالمتكلّم أيضاً هو صاحب الكلام ، فهو أحق بأن تكون الكاف المأخوذة من لفظ الكلام علامة لاسمه ؟ قلنا : الكاف لفظ فهي أحق بالمخاطَب ؛ لأن الكلام لم يكن لفظاً إلاّ من أجله .... فعمدة الكلام الذي هو اللفظ إنما هو المكلّم المخاطَب ، فالكاف الذي هو جزء من لفظ الكلام أولىٰ به » (١)

وفَسّرَ السُّهَيلي اختصاص "هو" بضمير الغائب المنفصل بأن الهاء مخرجها من الصدر (يعني أقصىٰ الحلق) ؛ لذلك فهي لخفائها أولىٰ بالغائب الذي هو أخفىٰ ، ثم ذكر أنّ الهاء وُصِلَتْ بالواو ؛ لأنّ الواو مخرجها من الشفتين التي هي أداة الرمز لي المخاطب بما في النفس من مذكور ، ثم يذكر أن الناطقين طردوا أصلهم في ضمير الغائب المنفرد فجعلوه "هاءً" في جميع أحواله إلاّ في الرفع ويعللّ ذلك بأن الفرق في موضع الجر والنصب يظهر لاختلاف حركة بناء الضمير ، أما في موضع الرفع فلا تظهر الهاء لدلالة الظاهر عليها نحو زيدٌ قامَ (٢).

وشملت "نَحْنُ" المتكلّمين جماعةً كانوا أو اثنين ؛ لأنه لا يمكن تثنية مفرده أنا ، ولا جمعه جمعاً سالماً ؛ باعتبار أنّ المتكلّم لا يشاركه متكلّم آخر في خطاب واحد ؛ لذلك وقعت " نَحْنُ " على الاثنين والجمع . ويذكر السهيلي أنّ اختصاص هذا

---

١) نتائج الفكر في النحو ، ص٢٢٢

٢) المرجع السابق ، ص ٢٢٢، ٢٢٣

الضمير بالنون في أوله جاء ؛ لأنه ضمير جمع فقابل اختصاص مفرده بالهمزة ، ثم جعلوا بين النونين « ها » ساكنة لقربها من مخرج الألف الموجودة في ضمير المتكلم المفرد (١) .

وإذا تأمّلنا تعليلات السُّهَيلي في اختصاص كلّ ضمير أو اسم إشارة بصاحبه وجدنا أنها تعتمد على فكر صوتيّ سليم بَيْدَ أنّها تبدو تعليلات غير مقبولة من وجهة نظر الدّرس اللغوي الحديث ؛ إذ نعدُّ الصلة بين اللفظ ومدلوله في غالب الأحيان صلةً عرفيّة اعتباطيّة ، وليست صلة طبيعية ، ومهما تصوّرنا من وجود صلة بين اللفظ ومدلوله في التاريخ البعيد لأيّة لغة ، فإنّ تطوّرها وتغيّرها المستمر كفيل بأن يجعل هذه الصلة واهية تماما .

إنّ تعليل السُّهَيلي ينبّه على أمر آخر يرد في جميع اللغات ، وهو ما يسمّى بالقيم الخلافيّة التي تظهر في اللغة للتفريق بين مدلول ومدلول آخر كجعل الضمة على التاء للمتكلّم ، والفتحة للمخاطب ، والكسرة للمخاطبة ؛ بَيْدَ أنّ محاولة تعليل تخصيص كلّ حركة بصاحبها تبدو أيضا غير مقنعة .

إننا نأخذ بمبدإ عُرْفيّة الصلة بين ألفاظ اللغة ومن بينها الضمائر وأسماء الإشارة وبين مدلولاتها ، وليست هناك في تصوّري صلة طبيعية إلا في حالات قليلة جداً فيما يُسَمّى بالألفاظ المحاكية للأصوات الطبيعية ، ولا يدخل فيها ما نحن فيه من أسماء الإشارة والضمائر .

---

(١) انظر نتائج الفكر في النحو ، ص ٢٢٣، ٢٢٤ .

الخاتمـــة

أحمد الله سبحانه وتعالى - إذ وفقني إلى معالجة هذا الموضوع ، وقد انتهيت نه - تعالى - من خلال هذه المعالجة إلى النتائج الآتية :

- أنَّ الإشارة ظاهرة لغويّة عامة تشترك فيها اللغات الإنسانية عامة .
- الأدوات الإشاريّة في اللغة العربية تشمل نوعين من الأسماء - وفقاً لما أراه - هما : أسماء الإشارة ، والضمائر .
- أنَّ الإشارة في لغتنا العربيّة قديمة جداً - كما يبدو - لأنها وجدت مع الأسماء لتنوب عنها ، ونيابتها عن الأسماء يتفق مع ما تتَّسم به اللغة العربية من ميل إلى الإيجاز والاختصار .
- تنقسم الأدوات الإشارية إلى أدوات حضور ، وأدوات غيبة ، والأولى تنقسم إلى حضور تكلُّم ، وحضور خطاب ، وحضور إشارة ومعنى هذا أنَّ لها مرتبتين:

قُرْبَىٰ وتتمثل في الحضور والخطاب وبُعْدَىٰ وتتمثل في الغَيْبَة .

- كثرة الصُّور الصوتيَّة في الأدوات الإشاريَّة ومردّ ذلك فيما يبدو إلى التطوُّر اللغويّ الناشئ من كثرة الاستعمال الذي ينتج عنها ألوان من الحذف والتغيير في الألفاظ ، ويضاف إلى ذلك تعدّد اللهجات العربية .

الأدوات الإشارية لها دور مهم في علاقة الربط فعودها إلى مرجع يغني عن تكرار لفظ ما رجعت إليه ، ومن ثَمَّ يؤدّي ذلك إلى تماسك أطراف الجملة ، دون الوقوع فيما يسببه التكرار من ملل ويجعلها واضحة الوظيفة غير مُعَرَّضَة للَّبس .

اشتراك الأدوات الإشاريَّة في بعض السمات فضميرا المتكلم والمخاطب الحاضران بالمفرد المنفصل يشتركان في "الهمزة والنون" في صدرهما ، ويشترك ضميراهما المتصلان في "التاء" ولا يفرق بينهما إلا حركة بناء

التاء إذ تكون مضمومة إذا كانت للمتكلم، وتكون مفتوحة إذا كان المخاطب المذكر، وتكون مكسورة إذا كانت للمخاطبة المؤنثة. وتشابه ضمائر الغائب وأسماء الإشارة في أنّ ضمير الغائب يكون مبدوءاً بالهاء، وأسماء الإشارة في الغالب تكون مُصدَّرة بـ «ها» التنبيه التي امتزجت بها لكثرة الاستعمال بل إنّ هناك تداخلاً بين ضمائر الغائب وأسماء الإشارة من ناحية المعنى حيث تستعمل هذه الأدوات الإشاريّة في الإشارة إلى الحاضر أو الغائب؛ إذ يستعمل مثلاً «هُوَ» أو «هذا» في حالة حضور المشار إليه أو في حالة غيبته

٨ - الضمائر، وأسماء الإشارة أدوات ذات دلالة إشارية في اللغة فلم فصل قدامى النحاة بينهما فجعلوا لكلٍّ باباً مستقلاً؟ وما فعلوه في تصوّرنا - كان صوابا

إنّ الفارق الأصيل بين النوعين يتمثّل في أنّ الضمائر عناصر تتصل بالأسماء والأفعال والحروف بل وتستتر في الأفعال وفيما يعمل عملها من الأسماء، وتنفصل أحيانا، لكنّ بنيتها عند الانفصال قريبة من بنيتها عند الاتصال. أمّا أسماء الإشارة فهي بمثابة الأسماء الظاهرة التي لا تتغيّر بتغيرها من الكلمات كما هو الحال في الضمائر

٩ - أنّ العلاقة بين الألفاظ الإشاريّة ومدلولاتها عُرْفِيّة

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

الأنباري : أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، أسرار العربيّة ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق ، مطبعة الترقي ، ١٩٥٧ م.

برجشتراسر، ج ، التطور النحوي للغة العربية ، أخرجه : رمضان عبدالتواب ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، والرياض ، دار الرفاعي ، ١٩٨٢م .

ابن الخشّاب : أبو محمد عبدالله بن أحمد ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر ، دمشق ، ١٩٧٢م ، (د.ن) .

الرضي الأستراباذي ، نجم الدين محمد بن الحسن ، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط ٢ ، ١٩٨٢م.

الزجّاج : أبو إسحاق إبراهيم بن السري ، ما ينصرف وما لاينصرف ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٧١م .

الساقي : فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة ، لقاهرة ، مكتبة الخانجي ، المطبعة العالمية ، ١٩٧٧م .

بن السرّاج : أبوبكر محمد بن السري ، الأصول في النحو ، تحقيق عبدالحسين فتلي ، بغداد ، مطبعة سلمان الأعظمي ، ١٩٧٣م .

سهيلي : أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا ، الرياض ، دار الرياض للنشر والتوزيع ، ١٩٨٤م .

- سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، القاهرة ، المطبعة الكبرى الأميريّة (بولاق) ، ط١ ، ١٣١٦هـ .

- السيوطي : جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم وعبدالسلام محمد هارون ، الكويت ، دار البحوث العلمية ، ١٩٧٥م .

- ابن عصفور الأشبيلي : أبو الحسن علي بن مؤمن ، شرح جمل الزجاجي ، تحقيق صاحب أبوجناح ، العراق ، مطابع مؤسسة دار الكتب (جامعة الموصل) ، ١٩٨٠م .

- ابن عقيل : بهاء الدين عبدالله بن عبدالرحمن ، شرح التسهيل (المساعد على تسهيل الفوائد) تحقيق محمد كامل بركات ، دمشق ، مطبعة دار الفكر ، ١٩٨٠م

- المبرّد : أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، بيروت ، عالم الكتب ، (د.ت) .

- المرادي : حسن بن قاسم ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان ، القاهرة ، مكتبة الكليّات الأزهرية ، مطبعة الحلبي ، ط ٢ ، ١٩٧٩ م .

- ابن يعيش : موفّق الدين يعيش بن علي ، شرح المفصّل ، بيروت ، عالم الكتب نشر في القاهرة ، مكتبة المثنّى ، (د.ت) .